أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

" دراسة ميدانية"

دكتور

حسين سيد حسن عبدالباقي

أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

" دراسة ميدانية"

دكتور: حسين سيد حسن عبد الباقي[1]

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وقد تم تصميم قائمة استقصاء لاختبار فروض الدراسة، وتم توزيع قوائم الاستقصاء على عينة مكونة من (١٧٠) من العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية والممولين ومراقبي الحسابات، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين، ووجود وجود علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، ووجود علاقة ارتباط عكسية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وحوافز الاستثمار. كما توصل الباحث إلى وجود تأثير معنوي للخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، ووجود تأثير معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وعدم وجود تأثير معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية.

الكلمات الرئيسية: الحوافز الضريبية – الإيرادات الضريبية – مصلحة الضرائب المصرية – الإعفاءات الضريبية – الخصم الضريبي – الوعاء الضريبي – الائتمان الضريبي.

Impact of tax incentives on revenues of Egyptian tax authority "A field study"

Abstract:

The study aims to show impact of tax incentives on revenues of Egyptian tax authority, the survey instrument was a questionnaire to test hypotheses of study, it was distributed on a sample consisting of (170) technical workers in the Egyptian Tax Authority, taxpayers and external auditors, study data was analyzed using statistical program SPSS.

The researcher found that there is a positive correlation between the revenues of the Egyptian Tax Authority and the tax deduction for taxpayers from natural persons, and a positive correlation

---

[1] بيانات أساسية للباحث: بكالوريوس التجارة – كلية التجارة جامعة القاهرة – دكتوراه الفلسفة في المحاسبة كلية التجارة جامعة عين شمس – مدرس المحاسبة بأكاديمية الفراعنة – تليفون: ٠١٢٢٤٧٣٩٣٠٣ – ٠١٠١٨٩٣٤٢١١ – بريد إلكتروني: h_sayed2008@yahoo.com.

between the revenues of the Egyptian Tax Authority and override payment for delay, additional tax and fines, and a negative correlation between the revenues of the Egyptian Tax Authority and the investment incentives

The researcher found significant effect of the tax deduction of natural persons on revenues of the Egyptian tax Authority, and the existence of a significant effect to override payment for delay, additional tax and fines on revenues of the Egyptian tax Authority, as researcher found there is no significant effect of investment incentives on revenues of the Egyptian Tax Authority

Keywords: Tax Incentives - Taxation Revenue -Egyptian Tax Authority - Tax Holidays -Tax Deduction - Tax Base - Tax Credit.

١ – مقدمة:

تعتبر الضرائب من أهم العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار، وتسمح معدلات الضرائب المنخفضة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتؤدي التخفيضات الضريبية الدائمة إلى تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر(James N. Mohs, et al., 2018). وتساهم الضرائب في تحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية للدولة، كما يتأثر النمو الاقتصادي بسياسات الاقتصاد الكلي ومن بينها الضرائب، والاستثمار، والاستهلاك، والانفاق الحكومي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة. (Abiodun Akanbi, 2020)

ولقد أصبحت الحوافز الضريبية Tax Incentives ظاهرة عالمية، وتحاول الكثير من الدول جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بها، لنقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا، ولذلك تعتبر الحوافز الضريبية أداة هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار المحلي، ولقد ظهر اتجاه العديد من الدول لمنح الحوافز الضريبية منذ أوائل التسعينات.(Michael, 2016). كما تعتبر الحوافز الضريبية من المزايا المتاحة عالمياً لجميع الممولين بصرف النظر عن جنسياتهم أو حجم الاستثمار، وهي جزء لا يتجزأ من الهيكل الضريبي العام، وتساهم الحوافز الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي Economic Growth ، ويعتمد النظام الضريبي الأمثل على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في الكفاءةEfficiency لضمان التخصيص الأمثل للموارد، والملكية Equity لضمان فرض الضرائب وفقاً للقدرة على الدفع، والبساطة Simplicity لضمان تخفيض تكلفة الإدارة الضريبية، وتخفيض تكلفة الامتثال الضريبي (Duanjie Chen, 2015).

وتمنح العديد من الحكومات مزايا ضريبية Tax Benefits لتحفيز الاستثمار، وتمثل هذه المزايا حوافز ضريبية تتحملها الخزانة العامة للدولة مثل الإعفاءات الضريبية Tax Holidays، وحوافز المناطق الاقتصادية الخاصة، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(Agustin, et al., 2018). ويزيد من أهمية الحوافز الضريبية تحرير التجارة العالمية وحركة رأس المال، كما تزيد من أهمية الحوافز الضريبية

انخفاض الحوافز غير الضريبية، وتغير طرق الانتاج والتوزيع، وتعدد المنتجات التي يتم تصنيعها وبيعها. (Eric M. Zolt, 2014).

وتلعب السياسة الضريبية دوراً هاماً في قرارات تحديد مواقع الشركات الدولية ، خاصة داخل الأسواق الاقليمية، وتتنافس الدول فيما بينها لتقديم حوافز ضريبية تنافسية، وتؤدي الحوافز الضريبية إلى تخفيض الإيرادات الضريبية، وقد تخلق فرصاً متكررة للسلوك غير المشروع من جانب الممولين(Jacques Morisset,2013).

ويتضمن قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ العديد من الحوافز الضريبية التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق النمو الاقتصادي. كما يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته العديد من الحوافز الضريبية، ومن بين هذه التعديلات القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨، بالإضافة للقانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والغرامات والرسوم والضريبة الاضافية.

ويتناول الباحث دراسة العلاقة بين الحوافز الضريبية وإيرادات مصلحة الضرائب المصرية، بهدف بيان أهمية الحوافز الضريبية، ومدى تأثيرها على الإيرادات الضريبية، وفي ظل التعديلات التشريعية الضريبية، والقانون المنظم للاستثمار في مصر رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في انخفاض الايرادات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية، نتيجة للحوافز الضريبية التي يحصل عليها الممولون، يضاف إلى ذلك عدم القياس الضريبي العادل لتكلفة الحوافز الضريبية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة، بالإضافة إلى التضارب والتعدد في القرارات الوزارية والقوانين المنظمة لتلك الحوافز، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل البحثي التالي:

هل يوجد أثر للحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية؟

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية في ظل تعديلات التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار في مصر، وتعديلات التشريعات الضريبية التي تهدف إلى تقديم الحوافز الضريبية للمجتمع الضريبي، بهدف تشجيع الالتزام الطوعي من جانب الممولين على سداد المستحقات الضريبية.

٤- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من دراسة أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وفقاً للتعديلات التشريعية في قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، بالقانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨، وقانون التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الاضافية والغرامات رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨، وقانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ، وذلك

لأهمية الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة. كما تتضح أهمية هذا البحث في الدور الذي تلعبه الضرائب في تمويل النفقات العامة للدولة، وتأثيرها المباشر علي الإيرادات العامة للدولة ، ودورها الهام في جذب وتعزيز مناخ الاستثمار في مصر، ولذلك تنقسم أهمية هذا البحث إلى ما يلي:

١/٤ الأهمية العلمية للبحث:

تنبع الأهمية العلمية للبحث في التأصيل العلمي لموضوع الحوافز الضريبية، والذي يعد من أهم الموضوعات التي تناولها الباحثون، وذلك في ظل التعديلات التشريعية التي تتناول العديد من الحوافز الضريبية، بالإضافة لندرة الأبحاث الضريبية التي تناولت هذه التعديلات التشريعية في البيئة المصرية.

٢/٤ الأهمية العملية للبحث:

تنبع الأهمية العملية للبحث في توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار، لمساعدة متخذي القرار وصانعي السياسة المالية في الدولة علي اتخاذ قرارات رشيدة بشأن النظام الضريبي، على اعتبار أن الضريبة أحد مصادر تمويل النفقات العامة في الدولة، وأحد الأدوات الهامة لجذب الاستثمارات، وبهدف الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال وضع مجموعة من التوصيات التي تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري.

٥- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي ، لتحليل وتقييم الدراسات السابقة، والتي تمثل المصادر الثانوية لبيانات البحث، فتم الاعتماد على المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في موضوع البحث، من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، واستخدام شبكة الإنترنت والمواقع المتخصصة في جمع البيانات اللازمة للبحث، بالإضافة إلى التشريعات الضريبية ذات الصلة بموضوع البحث، كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لجمع البيانات الأولية للبحث، وتتمثل المصادر الأولية في تصميم قائمة استقصاء، وتم عرضها على عينة من العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية والممولين ومراقبي الحسابات، ولجمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، لتحليل البيانات واختبار فروض البحث، وذلك للتأكد من صحتها أو عدم صحتها.

٦- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين، وحافز التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، وفقاً لتعديلات قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بالقانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨، والقانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨، والحوافز الضريبية للاستثمار وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، كما لا يتضمن هذا البحث أية حوافز ضريبية ذات الصلة بقانون الضريبة على القيمة المضافة، أو قانون الجمارك، أو قانون الضريبة على العقارات المبنية. كما تقتصر الدراسة الميدانية على عينة مكونة من فئات العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية والممولين ومراقبي الحسابات دون غيرهم من الفئات.

٧- فروض البحث:

توصل الباحث لفروض البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في أدبيات نظرية الضرائب في بيئات دولية ومحاسبية متعددة، ولقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث على الفروض التالية:

الفرض الرئيسي: " لا يوجد أثر معنوي للحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية "

يشتق من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: "لا يوجد أثر معنوي للخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"

الفرض الثاني: "لا يوجد أثر معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"

الفرض الثالث: "لا يوجد أثر معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"

٨- خطة البحث:

يتناول الباحث في خطه البحث النقاط التالية:

- الدراسات السابقة
- الإطار النظري
- الدراسة الميدانية
- النتائج والتوصيات
- الدراسات المستقبلية المقترحة

١/٨ الدراسات السابقة:

١/١/٨ الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

أظهرت دراسة (Githaiga, 2013) وجود أثر للحوافز الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الإهلاكات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة ارتباط قوية بين مسموحات الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI). كما اختبرت دراسة (Odhiambo,2013) العلاقة بين معدل الاستثمار Rate Investment، ومعدل الضريبة على أرباح الشركات Corporate Tax Rate، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين معدل الضريبة على أرباح الشركات ومعدل الاستثمار مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP).

وتناولت دراسة (Jolley et al., 2015) أثر الحوافز الضريبية على مناخ الاستثمار، وذلك في الشركات التي تتمتع بالحوافز الضريبية بالمقارنة بالشركات التي لا تتمتع بالحوافز الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية خفض سعر الضريبة بشكل عام لتشجيع الاستثمارات بدلاً من الحوافز الضريبية الخاصة، وأن الحوافز الضريبية تؤثر على التنمية الاقتصادية. كما هدفت دراسة (George &Bariyima, 2015) إلى بيان تأثير الحوافز الضريبية على قرار المستثمر الأجنبي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتضمنت توصيات هذه الدراسة ضرورة تخفيض الحوافز الضريبية، وإعطاء المزيد من الاهتمام لاستراتيجيات الحوافز الأخرى مثل الاصلاحات الاقتصادية المستقرة، والمناخ السياسي المستقر. كما تناولت دراسة (Khadija & René 2016) بيان الآثار الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بالإضافة إلى بيان الاطار الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للضريبة على أرباح الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الضرائب تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار.

وتناولت دراسة (Lodhi, 2017) العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار، بهدف بيان أثر هذه الحوافز على الاستثمار، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين سعر الضريبة والاستثمار الأجنبي، وتوجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة سعر الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصى الباحث بضرورة تقديم حوافز ضريبية كثيرة للمستثمرين الأجانب، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير الشفافية. كما تناولت دراسة (Joseph & Fidelis , 2017) أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، وتوصل الباحث إلى أن سياسة الحوافز الضريبية تؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير النفطية، وأن الحوافز الضريبية تساعد على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية المتعثرة. ولقد تناولت دراسة (Babatunde et. al., 2017) العلاقة بين الإيرادات الضريبية Taxation Revenue والناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product(GDP) بهدف قياس أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي. كما هدفت دراسة (Viktor V. Ivanov, et al., 2018) إلى بيان

مشكلات الحوافز الضريبية للشركات الروسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تعارض بين الممارسة المحلية للحوافز الضريبية ومبادئ التنمية الاقتصادية المعلنة، وأنه يجب أن تأخذ الحوافز الضريبية في الاعتبار الخصائص المالية للممولين بشكل أكثر مرونة.

وتناولت دراسة (Daniel and Faustin 2019) العلاقة بين الحوافز الضريبية ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم في رواندا، وبلغ مجتمع الدراسة (٤٩٠٠٠) شركة متوسطة وصغيرة الحجم من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة، وتم اختيار عينة مكونة من عدد (١٣٦) شركة متوسطة وصغيرة الحجم، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين الحوافز الضريبية ونمو الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب على الحكومة أن تتبنى السياسات التي تعالج المشكلات المرتبطة بالنمو المستدام للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم.

وأظهرت دراسة (Chukwuma C. Ugwu, et al., 2020) وجود تأثير معنوي للحوافز الضريبية المتمثلة في سعر الضريبة ومسموحات الاستثمار على نمو الاستثمارات خلال فترة الدراسة من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠١٨، وتبين وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الضريبة ونمو الاستثمار في الشركات الصناعية في القطاع الخاص، ويوجد تأثير ايجابي للحوافز الضريبية على نمو الاستثمار، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الضريبية هي المحدد الرئيسي لمؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى في الدول المتقدمة والنامية، ويجب جذب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي، كما يجب تصميم سياسة الحوافز الضريبية، التي تهدف إلى حماية الصناعة الوطنية، وتشجيع المنتج المحلي على المنافسة مع المنتج الأجنبي، وبهدف إحداث توازن في ميزان المدفوعات.

٢/١/٨ تقييم الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع الحوافز الضريبية من المنظور الاقتصادي و المحاسبي ، وأظهرت هذه الدراسات مدى تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفاوتت نتائج هذه الدراسات من بيئة لأخرى، وتوصلت بعض الدراسات إلى ضرورة خفض سعر الضريبة لتشجيع الاستثمارات، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة طردية بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي، ولقد ساهمت هذه الدراسات في تأصيل الإطار الفكري للحوافز الضريبية، وبيان تأثيرها على النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية في بيئات دولية مختلفة، ويتناول الباحث في هذه الدراسة أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب في البيئة المصرية في ظل متغيرات جديدة في البيئة المصرية والتي يعد من أهمها تعديلات قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

٢/٨ الإطـــار النظري:

١/٢/٨ ماهية وطبيعة الحوافز الضريبية:

الحوافز الضر Tax Incentives هي الأحكام القانونية الخاصة التي تسمح بالاستثناءات أو الإعفـاءات أو الائتمـان الضـريبي، أو معـدلات ضـريبية أقـل، أو تأجيـل الالتـزام الضريبي Deferral of tax liability. ويمكن تعريف الحوافز الضريبية من حيث تأثيرها على خفض العبء الضريبي، ويقوم هذا المنهج على المقارنة بين العبء الضريبي الذي تتحمله المنشأة في حالة عدم وجود حافز والعبء الضريبي في حالة وجود الحافز الضريبي.(United Nations, New York, 2018). وتستخدم الحوافز الضريبية كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتقدم العديد من الدول الحوافز الضريبية لمساعدة الشركات على توفير فرص عمل جديدة. (Alessandro Zeli, 2020)، كما توصلت دراسة (Nina F. O'Brien1and Christianne J. Lane, 2020) إلى أن تقديم المزيد من الحوافز الضريبية قد لا تعزز الاقتصاد المحلي على المدى الطويل.

وتفسر نظرية الإنتاج Production Theory سلوك الممولين تجاه الحوافز الضريبية، وترى هذه النظرية أن الحوافز الضريبية تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وانخفاض سعر المنتج، وزيادة الطلب على رأس المال والعمالة، وزيادة السيولة، وتشجع الشركات على احلال معداتها بشكل أسرع، بينما تختار الشركات الموقع الذي يخفض التكاليف ويزيد الأرباح وفقاً لنظرية الموقع Location Theory ، وتركز هذه النظرية على الموقع الجغرافي للنشاط الاقتصادي، وتؤثر الحوافز الضريبية على قرارات التكاليف بالشركة، وقرار تحديد موقع الشركة الذي يتضمن حوافز ضريبية، وتفترض نظرية الموقع ثبات العوامل الأخرى، وأن اختيار موقع معين للنشاط الاقتصادي يعتمد على الحوافز الضريبية لهذا الموقع (المكان الجغرافي). (Chukwuma C. Ugwu, et al., 2020)

ويرى الباحث أن الحوافز الضريبية هي كافة صور الحوافز التي تقدم من خلال التشريعات الضريبية وغيرها من التشريعات، وتتضمن إعفاءات من الضريبة لأنشطة معينة أو جهات معينة، ومنح خصم ضريبي لفئات معينة من المجتمع الضريبي، ومنح خصم ضريبي على الاستثمارات، وتخفيض السعر الضريبي، ومنح مزايا ضريبية متعلقة بالإهلاك، ومنح ائتمان ضريبي، وترحيل الخسائر، وغيرها من الحوافز الضريبية، والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وتخفيض العبء الضريبي على محدودي الدخل.

٢/٢/٨ أشكال الحوافز الضريبية:

تتضمن الحوافز الضريبية العديد من الأشكال والصور، ويعد من أهمها الإعفاءات الضريبية، والمسموحات والخصومات الضريبية، والائتمان الضريبي، ومسموحات الاستثمار (United Nations, New York, 2018)، وتضع العديد من الدول النامية مجموعة من الحوافز الضريبية لمختلف قطاعات الاقتصاد، بهدف تطوير الصناعات المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتضمن هذه الحوافز تخفيض معدل الضريبة، ومنح البدلات والخصومات من الأرباح الخاضعة للضريبة، ومنح خصم ضريبي، والإعفاء من الضريبة

للعاملين في الشركات الأجنبية، والإعفاء من الضريبة على الأرباح الرأسمالية (Modugu & Izedonmi , 2012)، كما تتضمن أشكال الحوافز الضريبية إعفاء شريحة من الأرباح، ترحيل الخسائر للخلف، ترحيل الخسائر للأمام، إعفاء نسبة من الأرباح، الإهلاكات الضريبية (Michael , 2016).

وتلعب الحوافز الضريبية دوراً هاماً في التأثير على قرارات الاستثمار، فقد تكون هذه الحوافز اعفاءات ضريبية لسنوات تمتد إلى عشر سنوات، وقد يشمل الإعفاء الضريبي المقدم في مناطق معينة كافة أنواع الضرائب، ويمكن خفض معدل الضريبة كميزة جذابة للهيكل الضريبي العام، لأن هذا المعدل يطبق على كل الممولين، كما يمكن اعتبار معدل الضريبة المنخفض حافز ضريبي خاص يقتصر على النشاط الصناعي. (Eric M. Zolt, 2014).

ويرى الباحث أنه توجد العديد من صور الحوافز الضريبية التي تختلف من نظام ضريبي لآخر، وذلك بحسب التشريعات المنظمة لهذه الحوافز وظروف كل دولة، ويختلف تأثير هذه الحوافز الضريبية على الاستثمارات والإيرادات الضريبية من بيئة لأخرى، بحسب طبيعة هذه الحوافز، وملائمتها لطبيعة النشاط، والسياسة المالية والضريبية التي تتبعها الدولة.

٣/٢/٨ تكاليف الحوافز الضريبية:

تتضمن تكاليف الحوافز الضريبية أربعة أنواع أساسية من التكاليف كما يلي: (United Nations, New York, 2018)

١/٣/٢/٨ تكاليف الإيرادات: Revenue Costs

تتمثل هذه التكاليف في خسائر الإيرادات الضريبية المترتبة عن الحوافز الضريبية، نتيجة للإيرادات الضائعة الناتجة عن تطبيق الحوافز الضريبية، كما تتضمن تكلفة تحول الدخل من الشركات الخاضعة للضريبة إلى الشركات التي تحصل على حوافز ضريبية، كما تتضمن تكاليف التطبيق غير الصحيح مخالفة لأحكام التشريع الضريبي، فيما يتعلق بالحوافز الضريبية، واساءة استخدام الممولون Taxpayers لنظم الحوافز الضريبية، لتجنب سداد الضريبة على الأنشطة غير المؤهلة للحوافز الضريبية. كما أكد البنك المركزي النيجري Central Bank of Nigeria (CBN) في تقريره أن الحكومة تخسر الإيرادات الضريبية بسبب منح الحوافز الضريبية، ولكن يتم تعويض هذه الخسارة من خلال أنشطة الشركات وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وقدرة هذه الشركات على خلق فرص عمل.(Michael, 2016)

٢/٣/٢/٨ تكاليف تخصيص الموارد: Resource Allocation Costs

يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية إلى زيادة الاستثمارات في الأنشطة غير المفضلة للضرائب، أو تخفيض الاستثمارات في أنشطة معينة من خلال تخصيص الموارد لأنشطة معينة، ويؤدي ذلك إلى عدم تحقيق التوازن بين الأنشطة، وعدم وجود منافسة عادلة بالسوق.

٣/٣/٢/٨ تكاليف الامتثال: Compliance Costs

تتمثل في التكاليف التي تتكبدها الحكومة لتنفيذ الأحكام الضريبية، وتحقيق امتثال الممولين لأحكام التشريع الضريبي، وتكلفة مراقبة الامتثال لمتطلبات التشريع الضريبي، وتسعى الإدارة الضريبية لفحص حسابات المنشآت الخاضعة للضريبة بالكامل، وذلك بهدف تنمية الإيرادات الضريبية.

٤/٣/٢/٨ التكاليف المرتبطة بالفساد وانعدام الشفافية: Costs associated with Corruption and lack of transparency

يشكل الفساد عائق كبير أمام الاستثمار، ولكنه لا يمنع المستثمرين الأجانب من الاستفادة من نظام فاسد Corrupt System، وتعد فرصة الفساد كبيرة في نظم الحوافز الضريبية التي تعطي للمسئولين قدر كبير من السلطة التقديرية في تحديد المستثمرين أو المشروعات التي تتمتع بحوافز ضريبية، كما تعد فرصة الفساد كبيرة في النظم التي لا توفر ارشادات واضحة للحوافز الضريبية، ويوفر صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي للدول المساعدة لوضع برامج لمكافحة الفساد، ويجب سداد الضريبة التي تم تجنبها نتيجة للفساد إذا تم الحصول على حوافز ضريبية بشكل غير قانوني، بالإضافة لسحب الحوافز الضريبية وفرض العقوبات القانونية.

٤/٢/٨ تقدير تكاليف الحوافز الضريبية:

يمكن استخدام طريقة تحليل التكلفة والعائد كإحدى الطرق لتقدير تكاليف الحوافز الضريبية، من خلال تقدير الإيرادات الضائعة، نتيجة لتطبيق نظم الحوافز الضريبية، ويمكن أن تؤدي تكاليف الحوافز الضريبية إلى تحقيق منافع غير مباشرة، من بينها نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ورؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجب عند تقييم أداء برامج الحوافز الضريبية تحديد قيمة الاستثمار الإضافي الناتج عن الحوافز الضريبية، والتكاليف والمنافع المرتبطة بجذب هذا الاستثمار. (United Nations, New York, 2018).

٥/٢/٨ العلاقة بين الحوافز الضريبية وإيرادات مصلحة الضرائب المصرية:

تعتبر الضريبة مساهمة إلزامية للدولة من جانب الممولين، سواء كانوا أشخاص طبيعية أو اعتبارية، وذلك تنفيذاً للقانون الضريبي دون الحصول على عائد مباشر، وتستخدمها الدولة لتحقيق رفاهية المجتمع (Anjelina&Naomi, 2016)، ولقد أوضحت دراسة (Gabriela, D., & Felicia, 2010)أثر الخصم الضريبي في الولايات المتحدة على الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل، وذلك بهدف بيان العلاقة بين تخفيض الضرائب والنمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن انخفاض معدلات الضرائب بنسبة (٥٪) يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من (٢٪) إلى (٣٪). كما توصلت دراسة (Joseph & Fidelis , 2017) إلى مساهمة الحوافز الضريبية في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل، كما ترتبط الحوافز الضريبية بتحمل الدولة تكلفة تتمثل في خسارة الإيرادات الضريبية المترتبة عن الحوافز الضريبية.

ويرى الباحث أن التوسع في الحوافز الضريبية يشجع الاستثمار في الوقت الحالي أكثر من السنوات الماضية، نتيجة لتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال، والتغيرات الكبيرة في طرق الانتاج والتوزيع وأنواع المنتجات، وتعدد الشركات دولية النشاط، كما يمكن أن تساهم الحوافز الضريبية في تصحيح عدم كفاءة السوق، وتخلق مزايا خارجية للاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل.

٦/٢/٨ الحوافز الضريبية وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل:

يتضمن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته عدة أشكال للحوافز الضريبية، ويعتبر من أهمها ما يلي:

١/٦/٢/٨ الإهلاكات الضريبية:

منح المشرع الضريبي المصري الممولين خصم إهلاكات ضريبية قانونية وفقاً لأحكام المواد (٢٥)، (٢٦) بنسب وشروط حددها القانون، وذلك فيما يتعلق بالإهلاكات الضريبية العادية، كما منح المشرع الضريبي المصري اهلاك ضريبي إضافي بنسبة (٣٠٪) من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الانتاج، وبشروط محددة، وفقاً لحكم المادة (٢٧) من قانون الضريبة على الدخل المعدلة بالقرار بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥.

٢/٦/٢/٨ الإعفاءات الضريبية:

أبقى المشرع الضريبي المصري على بعض الاعفاءات الضريبة القائمة حالياً، ومن بينها إعفاء أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الاراضي لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط، وأرباح مشروعات الانتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها، ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك، وأرباح مشروعات مراكب الصيد، لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ بدء مزاولة النشاط. وناتج تعامل الاشخاص الطبيعيين عن استثماراتهم في الاوراق المالية المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية، مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عنها أو ترحيلها لسنوات تالية.

كما أعفى قانون الضريبة على الدخل ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من عوائد السندات وصكوك التمويل على اختلاف انواعها المقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية التي تصدرها الدولة أو شركات الاموال، والعوائد التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون عن الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة في جمهورية مصر العربية، وشهادات الاستثمار والادخار والإيداع التي تصدرها تلك البنوك، وكذلك الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد، وعوائد الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي.

وتوجد بعض الإعفاءات الأخرى الواردة بقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بقواعد وشروط محددة وضعها المشرع الضريبي المصري، وذلك للحد من التوسع في الاعفاءات الضريبية، وفقاً لفلسفة قانون الضريبة على الدخل. (للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته).

٣/٦/٢/٨ خصم نسبة من الأرباح:

عدل المشرع الضريبي المصري مادة (٣١) بند (٦) من قانون الضريبة على الدخل بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية ليصبح كما يلي:

٦- الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر، وبحد أقصى ما يعادل (٥٠٪) من الربح السنوي، وبما لا يجاوز خمسين ألف جنيه ، و ذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، وذلك بشرط إمساك دفاتر وحسابات منتظمة. كما عدل المشرع الضريبي المصري مادة (٣٦) بند (٥) من قانون الضريبة على الدخل بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية ليصبح كما يلي:

٥- صافي إيرادات أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهن الحرة وبحد أقصى خمسون ألف جنيه سنوياً ، ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء مدة الإعفاء سالفة الذكر مضافاً إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات أداء الخدمة العامة أو التجنيد، أو الاستدعاء للاحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة، وتخفض المدة المقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً ٤/٦/٢/٨ الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين :

تم تعديل نص المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بموجب القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨ ، ولقد تضمن القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨ خصم ضريبي للشريحة الثانية (٨٥٪)، وخصم ضريبي للشريحة الثالثة (٤٥٪)، وخصم ضريبي للشريحة الرابعة (٧.٥٪). كما تم تعديل نص المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل بموجب القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠، وتم استحداث شريحة اجتماعية بسعر (٢.٥٪) حتى ٣٠٠٠٠ جنيه، وزيادة حد الإعفاء الشخصي ليصبح (٩٠٠٠) جنيه اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١، وزيادة الشريحة المعفاة من الوعاء الضريبي لتصبح (١٥٠٠٠) اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١، وتوسيع الشرائح الضريبية لتصبح سبع شرائح، وذلك فيما يتعلق بسعر الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

٧/٢/٨ التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وفقاً للتشريع الضريبي المصري:

صدر القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨، ونصت المادة الأولى منه على ما يلي:

يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٩٣، والقانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، وقانون

الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ بالنسبة للرسم والضرائب المستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك طبقاً لما يأتي:

(أ) (٩٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد في موعد غايته تسعين يوماً الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون.

(ب) (٧٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة وأربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (أ).

(ج) (٥٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة وأربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (ب).

كما يتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده الممول إذا قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٨/٢/٨ الحوافز الضريبية للاستثمار:

تضمن قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ الحوافز الضريبية للاستثمار على النحو التالي:

١/٨/٢/٨ الحوافز العامة:

أ- تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

ب- تسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢٪) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها. كما تسري هذه الفئة الموحدة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة، من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها.

ت- يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار استيراد القوالب والاسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية، وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج.

٢/٨/٢/٨ الحوافز الخاصة:

أ- تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بقانون الاستثمار وفقاً للخريطة الاستثمارية حافزاً استثمارياً خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي:

١- نسبة (٥٠٪) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ):

يشمل القطاع (أ) المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية طبقاً للخريطة الاستثمارية، وبناء على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

ولقد حددت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار النطاق الجغرافي للقطاع (أ) بأنه يشمل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والمناطق الأخرى الأكثر احتياجاً للتنمية التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، والتي تتصف بالآتي:

أ- انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والناتج المحلي ، وزيادة حجم القطاع غير الرسمي بها.

ب- انخفاض مستويات التشغيل وفرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة.

ت- المؤشرات الاجتماعية الآتية:

- **زيادة واضحة في الكثافة السكانية**
- **انخفاض مستوى جودة التعليم وزيادة نسبة الأمية**
- **انخفاض مستوى الخدمات الصحية**
- **ارتفاع معدلات الفقر**

٢- نسبة (٣٠٪) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب):

يشمل القطاع (ب) باقي أنحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية:

- **المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون**
- **المشروعات المتوسطة والصغيرة**
- **المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها**
- **المشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى**
- **المشروعات السياحية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى**
- **مشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء، بناءً على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الكهرباء ووزير المالية**
- **المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية**
- **صناعة السيارات والصناعات المغذية لها**

- الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية
- صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل
- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية
- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥. كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط. ويشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، توافر الشروط الآتية:

١- أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.

٢- أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمرة واحدة.

٣- أن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة.

٤- ألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع الاستثماري المتمتع بالحافز أياً من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون، أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند "٢" من هذه المادة، بغرض إنشاء مشروع استثماري جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط التمتع بالحافز المشار إليه، والتزام الشركة أو المنشأة بسداد جميع المستحقات الضريبية. ويتم تحديد النطاق الجغرافي الوارد في المادة (١١) من قانون الاستثمار وفقاً لما يحدده مجلس الوزراء، وتأسيساً على البيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولقد فسرت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار نطاق القطاع (ب) بأنه يشمل باقي أنحاء الجمهورية في المناطق التي تتمتع بتوافر مقومات التنمية، وتسهم في جذب الاستثمارات لاستغلال الفرص التنموية المتاحة بها لتنميتها، وتنمية المناطق المتاخمة لها.

٣/٨/٢/٨ الحوافز الإضافية:

يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح حوافز إضافية للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

١- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.

٢- تحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.

٣- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

٤- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.

٥- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويختص الرئيس التنفيذي للهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادة اللازمة للتمتع بالحوافز المنصوص عليها وفقاً لأحكام قانون الاستثمار للشركات والمنشآت الخاصة، وتعتبر هذه الشهادة نهائية ونافذة بذاتها دون حاجة إلى موافقة جهات أخرى، ويتعين على جميع الجهات العمل بموجبها والالتزام بما ورد بها من بيانات.(قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المواد ١٠ حتى١٢).

ولقد حددت المادة (١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار شروط منح الشركات والمنشآت الحوافز الاضافية، أن تكون قد بدأت الانتاج أو زاولت النشاط بحسب الأحوال وفقاً للتقرير المعتمد من الهيئة، فضلاً عن توافر الشروط الآتية:

١- أن تكون جمهورية مصر العربية أحد مواطنها الرئيسية لإنتاج المنتجات التي تتخصص فيها، أو تكون المنتجات التي تتخصص فيها الشركة موطنها الرئيسي جمهورية مصر العربية.

٢- أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على مواردها من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية.

٣- تصدير جزء من منتجاتها بما لا يقل عن (٥٠٪) للخارج.

٤- أن يتضمن نشاط الشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة ، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر، والعمل على دعم الصناعات المغذية لها.

٥- أن يتم تعميق المكون المحلي في منتجات المشروع، على ألا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الانتاج من منتجاته عن (٥٠٪)، وذلك طبقاً للضوابط المعمول بها بالهيئة العامة للتنمية الصناعية.

٦- أن يكون نشاط الشركة قائماً على أحد المخرجات البحثية الناتجة عن مشروعات بحثية تمت داخل جمهورية مصر العربية.

(يرجى الرجوع إلى قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ للحصول على المزيد من التفاصيل)

ويرى الباحث أن قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ يقدم العديد من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويساعد على حل المشكلات المتعلقة بالاستثمار، وسرعة انهاء اجراءات تأسيس الشركات، ويجب أن تطبق أحكام هذا القانون من جانب الأجهزة

الحكومية بشفافية، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، من أجل تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية من مختلف دول العالم للاستثمار في مصر.

٣/٨ الدراسة الميدانية:

١/٣/٨ الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى بيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية في ظل تعديلات التشريع الضريبي، وقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

٢/٣/٨ متغيرات الدراسة:

١/٢/٣/٨ المتغير التابع Dependent variable :

إيرادات مصلحة الضرائب المصرية (Y)

٢/٢/٣/٨ المتغيرات المستقلة Independent variables:

الخصم الضريبي (X_1) – التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات (X_2)– حوافز الاستثمار(X_3)

٣/٣/٨ بيانات الدراسة الميدانية:

تتطلب هذه الدراسة نوعين من البيانات هما: البيانات الثانوية التي تتمثل في البيانات التي أمكن الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات نظرية الضرائب، فيما يتعلق بموضوع الدراسة، ومن خلال الدراسات السابقة، والبيانات الأولية التي تتمثل في بيانات الجانب الميداني من الدراسة، والتي تم تجميعها من مفردات العينة، لاختبار فروض الدراسة.

٤/٣/٨ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية، والممولين، ومراقبي الحسابات.

٥/٣/٨ عينة الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب المعاينة الطبقية لمجتمع الدراسة من العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية، وذلك من فئات الإدارة المختلفة الإشراقية والوسطى والعليا ، كما وضع الباحث شروطاً لمفردات العينة، من حيث توافر الخبرة الفنية في مجال الفحص الضريبي، والعاملين في مجال الفحص الضريبي دون غيرهم من العاملين، لارتباط هؤلاء العاملين بموضوع البحث بشكل مباشر، واختيار مجموعة من الممولين ضمن اختصاص مأمورية ضرائب الجيزة أول ومأمورية ضرائب الدقي، ومركز كبار الممولين ومأمورية ضرائب الشركات المساهمة ومأمورية ضرائب الاستثمار، على تشمل العينة مجموعة الممولين أشخاص طبيعية وأشخاص اعتبارية، وممولين خاضعين لقانون الاستثمار من المستثمرين الحاليين، بالإضافة لمجموعة من مراقبي الحسابات من مكاتب مراجعة كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، لذا فقد اعتمد الباحث على اسلوب العينة العمدية، وتشتمل عينة الدراسة على (٢٠٠) مفردة من هذه الفئات، وتم توزيع قوائم الاستقصاء عليهم، وقد تم استرجاع (١٧٠) قائمة منها صالحة للتحليل الاحصائي، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (٨٥٪)، وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً

للأبحاث المماثلة، وتم اختيار هذه العينة وفقاً لأسلوب العينة التحكمية. وقام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية، وبعد تصحيح الأخطاء التي وقع فيها الباحث قام بتصحيحها، وعرضها على عينة الدارسة، وعلى ضوء ما وجده الباحث قام بتوزيع (٢٠٠) استمارة على فئات العينة ، واعتمد الباحث على طريقة التسليم والاستلام المباشر. وبلغت الاستمارات التي ارتدت للباحث وبها عيوب في الرد من جانب المستقصين (٣٠) استمارة، وبالتالي فإن الاستمارات التي جاءت صحيحة وقابلة للتحليل الاحصائي (١٧٠) استمارة، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات العينة:

جدول رقم (١) : توزيع عينة الدراسة وفقاً لفئات العينة

م	المأمورية	عينة الدراسة		عينة الدراسة الفعلية	
		عدد العاملين	النسبة	عدد العاملين	النسبة
١	العاملين الفنيين في مصلحة الضرائب المصرية	٨٠	٤٠٪	٧٢	٣٦٪
٢	الممولين	١٠٠	٥٠٪	٨٢	٤١٪
٣	مراقبي الحسابات	٢٠	١٠٪	١٦	٨٪
	الإجمـــالـي	٢٠٠	١٠٠٪	١٧٠	٨٥٪

(المصدر : إعداد الباحث)

٦/٣/٨ ثبات وصدق بيانات قائمة الاستقصاء:

عرض الباحث قائمة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين مكونة من خمسة أعضاء من هيئة التدريس في كليات التجارة ، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٨٠٪) من المحكمين، وعدلت إذا وافق عليها من (٦٠ % : ٨٠٪) منهم، ورفضت إذا وافق عليها أقل من (٦٠٪) من المحكمين، وبذلك خرجت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية. ولقد استخدم الباحث معامل ألفا كرومباخ ومعامل الصدق لقياس ثبات وصدق فقرات قائمة الاستقصاء، ويوضح الجدول رقم (٢) معامل ثبات وصدق فقرات قائمة الاستقصاء كما يلي:

جدول رقم (٢) : معامل ثبات وصدق فقرات قائمة الاستقصاء

عدد فقرات الاستبيان	معامل ألفا كرومباخ (الثبات)	معامل الصدق
(٢١ فقرة)	٠.٧٩١	٠.٨٨٩

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٢) السابق عرضه أن درجة الثبات لكل فقرات قائمة الاستقصاء (٧٩١.٠)، ودرجة الصدق لكل فقرات الاستمارة (٠.٨٨٩) التي تمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتوضح هذه النتائج اقتراب درجة الثبات والصدق من الواحد الصحيح ، مما يؤكد ثبات وصدق بيانات قائمة الاستقصاء.

٨/٣/٧ الأساليب الاحصائية المستخدمة :

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science ، لتحليل البيانات، وتحديد التكرارات والنسب المئوية، وتحديد استجابات المستقصين، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء ، ومن خلاله يمكن ترتيب فقرات قائمة الاستقصاء، بالاضافة إلى معرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء، بالإضافة لإختبار T- test للعينة الواحدة، وتحليل الارتباط المتعدد، لبيان العلاقة الحوافز الضريبية وإيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وتحليل الانحدار المتعدد، لبيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية.

٨/٣/٨ تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود قائمة الاستقصاء، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) : مقياس تحديد الأهمية النسبية

أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	أرفض	أرفض بشدة
٥	٤	٣	٢	١

(المصدر : إعداد الباحث)

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤) : مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	أرفض	أرفض بشدة
من (٤.٢١) إلى (٥)	من (٣.٤١) إلى (٤.٢)	من (٢.٦١) إلى (٣.٤)	من (١.٨١) إلى (٢.٦)	من (١) إلى (١.٨)

(المصدر : إعداد الباحث)

ولقد قام الباحث بتفريغ وتحليل بيانات قائمة الاستقصاء من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال ، وكذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- تم استخدام التكرارات Frequently، ومقاييس النزعة المركزية Measure of central tendency، ومقاييس التشتت Measure of Variation، من خلال حساب المتوسطات الحسابية، من أجل معرفة متوسط الإجابات الخاصة بكل سؤال على حدة، ولجميع الأسئلة مجتمعة الخاصة بفرض الدراسة.

– تم تطبيق اختبار T-Test للعينة الواحدة ، واختبار بيرسون لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد تم إتباع هذا الأسلوب لمعرفة العلاقة بين الحوافز الضريبية وإيرادات مصلحة الضرائب المصرية.

كما حدد الباحث ما يلي:

- **معامل الثقة باحتمال (٩٥٪)، لتحديد درجة المعنوية للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة**
- **مستوى المعنوية (ألفا) أقل من أو يساوي (٥٪) ($\alpha \leq 0.05$).**

وتم إيجاد النسب المئوية لكل بديل من بدائل كل فقرة ، وكذلك المتوسط الحسابي لكل فقرة، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، حيث تكون أراء أفراد العينة ايجابية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أكبر من (٣.٢٥) (المتوسط الحيادي) أي بوزن نسبي أكبر من (٦٥ %)، ومستوى المعنوية (ألفا) أقل من (٥٪)، وتكون آراء أفراد العينة سلبية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أقل من (٣.٢٥) (المتوسط الحيادي) أي بوزن نسبي أقل من (٦٥ %)، ومستوى المعنوية أكبر من (٥٪) الذي حدده الباحث.

١/٨/٣/٨ التحليل الوصفي لبيانات قائمة الاستقصاء:

تتضمن قائمة الاستقصاء عدد (٢١) فقرة، وتم قياس المتغير التابع (إيرادات مصلحة الضرائب المصرية) من خلال عدد خمس فقرات، ولقد جاءت أغلب تكرارات أراء المستقصين نحو أوافق وأوافق بشدة تجاة الفقرات المرتبطة بقياس المتغير التابع، ويبين الجدول رقم (٥) هذه التكرارات على النحو التالي:

جدول رقم (٥): تكرارات فقرات قياس المتغير التابع (إيرادات مصلحة الضرائب)

قياس إيرادات مصلحة الضرائب المصرية من خلال تحديد الشريحة المعفاه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	9	5.3	5.3	5.3
	أرفض	34	20.0	20.0	25.3
	لا أعلم	32	18.8	18.8	44.1
	أوافق	62	36.5	36.5	80.6
	أوافق بشدة	33	19.4	19.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	
قياس إيرادات مصلحة الضرائب المصرية من خلال معرفة الخصم الضريبي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	أرفض	19	11.2	11.2	13.5
	لا أعلم	20	11.8	11.8	25.3

	أوافق	83	48.8	48.8	74.1
	أوافق بشدة	44	25.9	25.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

يساهم عدم وجود خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين في تحديد قيمة إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	أرفض	17	10.0	10.0	11.2
	لا أعلم	10	5.9	5.9	17.1
	أوافق	64	37.6	37.6	54.7
	أوافق بشدة	77	45.3	45.3	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

يساهم التجاوز عن قيمة مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات في قياس قيمة إيرادات مصلحة الضرائب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	1	.6	.6	.6
	أرفض	15	8.8	8.8	9.4
	لا أعلم	12	7.1	7.1	16.5
	أوافق	73	42.9	42.9	59.4
	أوافق بشدة	69	40.6	40.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

تعتبر الحوافز الضريبية للاستثمار مقياساً لإيرادات مصلحة الضرائب المصرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض	14	8.2	8.2	8.2
	لا أعلم	10	5.9	5.9	14.1
	أوافق	81	47.6	47.6	61.8
	أوافق بشدة	65	38.2	38.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

وقد جاءت أغلب تكرارات أراء المستقصين نحو أوافق تجاه الفقرات المرتبطة بقياس المتغير المستقل الأول (الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين)، ويبين الجدول رقم (٦) هذه التكرارات على النحو التالي:

جدول رقم (٦): تكرارات فقرات قياس المتغير المستقل الأول (الخصم الضريبي)

تعتبر الشريحة الأولى المعفاة من الوعاء الضريبي وقدرها (٨٠٠٠) جنيه من الحوافز الضريبية للممولين من الأشخاص الطبيعيين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	6	3.5	3.5	3.5
	أرفض	27	15.9	15.9	19.4
	لا أعلم	29	17.1	17.1	36.5
	أوافق	61	35.9	35.9	72.4
	أوافق بشدة	47	27.6	27.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

منح خصم ضريبي بواقع (٨٥٪) للشريحة الثانية من الوعاء الضريبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	أرفض	11	6.5	6.5	8.8
	لا أعلم	8	4.7	4.7	13.5
	أوافق	79	46.5	46.5	60.0
	أوافق بشدة	68	40.0	40.0	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

منح خصم ضريبي بواقع (٤٥٪) للشريحة الثالثة من الوعاء الضريبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	أرفض	14	8.2	8.2	10.0
	لا أعلم	10	5.9	5.9	15.9
	أوافق	87	51.2	51.2	67.1
	أوافق بشدة	56	32.9	32.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

منح خصم ضريبي بواقع (٧.٥٪) للشريحة الرابعة من الوعاء الضريبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	أرفض	32	18.8	18.8	21.2
	لا أعلم	9	5.3	5.3	26.5

	أوافق	92	54.1	54.1	80.6
	أوافق بشدة	33	19.4	19.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

لا يمنح خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	أرفض	46	27.1	27.1	30.0
	لا أعلم	4	2.4	2.4	32.4
	أوافق	64	37.6	37.6	70.0
	أوافق بشدة	51	30.0	30.0	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

وقد جاءت أغلب تكرارات أراء المستقصين نحو أوافق وأوافق بشدة تجاه الفقرات المرتبطة بقياس المتغير المستقل الثاني (التجاوز عن مقايل التأخير والضريبة الاضافية والغرامات)، ويبين الجدول رقم (٧) هذه التكرارات على النحو التالي:

جدول رقم (٧): تكرارات فقرات قياس المتغير المستقل الثاني (التجاوز عن مقابل التأخير)

يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة (١٠٠٪)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	أرفض	3	1.8	1.8	4.7
	لا أعلم	4	2.4	2.4	7.1
	أوافق	37	21.8	21.8	28.8
	أوافق بشدة	121	71.2	71.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

لا يعتبر عدم التجاوز عن الضريبة الإضافية حافزاً ضريبياً

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أرفض بشدة	5	2.9	2.9	2.9
	أرفض	6	3.5	3.5	6.5
	لا أعلم	10	5.9	5.9	12.4
	أوافق	58	34.1	34.1	46.5
	أوافق بشدة	91	53.5	53.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة (٩٠٪)					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
.6	.6	.6	1	أرفض بشدة	Valid
1.8	1.2	1.2	2	أرفض	
7.1	5.3	5.3	9	لا أعلم	
70.6	63.5	63.5	108	أوافق	
100.0	29.4	29.4	50	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	

يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة (٧٠٪)					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
.6	.6	.6	1	أرفض بشدة	Valid
2.4	1.8	1.8	3	أرفض	
8.8	6.5	6.5	11	لا أعلم	
77.1	68.2	68.2	116	أوافق	
100.0	22.9	22.9	39	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	

يعد من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة (٥٠٪)					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.4	2.4	2.4	4	أرفض بشدة	Valid
8.2	5.9	5.9	10	أرفض	
11.8	3.5	3.5	6	لا أعلم	
75.9	64.1	64.1	109	أوافق	
100.0	24.1	24.1	41	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

وقد جاءت أغلب تكرارات أراء المستقصين نحو أوافق تجاه الفقرات المرتبطة بقياس المتغير المستقل الثالث (الحوافز الضريبية للاستثمار)، ويبين الجدول رقم (٨) هذه التكرارات على النحو التالي:

جدول رقم (٨): تكرارات فقرات قياس المتغير المستقل الثالث (الحوافز الضريبية للاستثمار)

إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة على عقود التأسيس لمدة خمس سنوات					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.6	7.6	7.6	13	أرفض بشدة	Valid
40.0	32.4	32.4	55	أرفض	
61.2	21.2	21.2	36	لا أعلم	
85.9	24.7	24.7	42	أوافق	
100.0	14.1	14.1	24	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	
إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة على عقود تسجيل الأراضي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
17.6	17.6	17.6	30	أرفض بشدة	Valid
47.6	30.0	30.0	51	أرفض	
65.3	17.6	17.6	30	لا أعلم	
90.0	24.7	24.7	42	أوافق	
100.0	10.0	10.0	17	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	
يعتبر الحافز الاستثماري بنسبة (٥٠٪) من التكاليف الاستثمارية خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات الاستثمارية من الحوافز الضريبية الهامة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
4.1	4.1	4.1	7	أرفض	Valid
12.4	8.2	8.2	14	لا أعلم	
46.5	34.1	34.1	58	أوافق	
100.0	53.5	53.5	91	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	
يعتبر الحافز الاستثماري بنسبة (٣٠٪) من التكاليف الاستثمارية خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات الاستثمارية الحوافز الضريبية الهامة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
.6	.6	.6	1	أرفض بشدة	Valid
7.6	7.1	7.1	12	أرفض	
14.7	7.1	7.1	12	لا أعلم	
60.0	45.3	45.3	77	أوافق	

100.0	40.0	40.0	68	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	
يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
1.2	1.2	1.2	2	أرفض بشدة	Valid
27.6	26.5	26.5	45	أرفض	
38.2	10.6	10.6	18	لا أعلم	
77.1	38.8	38.8	66	أوافق	
100.0	22.9	22.9	39	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	
يجب ألا تزيد مدة خصم الحافز الاستثماري عن سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.6	7.6	7.6	13	أرفض بشدة	Valid
37.1	29.4	29.4	50	أرفض	
48.2	11.2	11.2	19	لا أعلم	
79.4	31.2	31.2	53	أوافق	
100.0	20.6	20.6	35	أوافق بشدة	
	100.0	100.0	170	Total	

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

٢/٨/٣/٨ المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية:

يتضح من تحليل البيانات لفقرات المتغير التابع (إيرادات مصلحة الضرائب المصرية) وهي خمس فقرات أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي الذي حدده الباحث (٣)، وأن الفقرة الأولى من حيث الأهمية النسبية هي الفقرة رقم (٣) " يساهم عدم وجود خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي للمولين من الأشخاص الطبيعيين في تحديد قيمة إيرادات مصلحة الضرائب المصري"، والفقرة رقم (٥) " تعتبر الحوافز الضريبية للاستثمار مقياساً لإيرادات مصلحة الضرائب المصرية" والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.١٦) أكبر من الوسط المعياري الذي حدده الباحث (٣.٢٥) ، والانحراف المعياري (.٨٦٦)، وأن الفقرة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية هي الفقرة رقم (١) " قياس إيرادات مصلحة الضرائب المصرية من خلال الشريحة المعفاة "، والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٤٥) أكبر من الوسط المعياري الذي حدده الباحث (٣.٢٥) ، والانحراف المعياري (١.١٦٧)، ويتضح مما سبق اتجاه معظم أراء العينة عدد (١٧٠) مفردة نحو الموافقة والموافقة بشدة على فقرات قياس المتغير التابع.

ويتضح من تحليل البيانات لفقرات قياس المتغير المستقل الأول (الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين)، وهي خمس فقرات وفي ضوء مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for Social Science Statistical (SPSS) أن اتجاه معظم أراء عينة البحث نحو الموافقة أو الموافقة بشدة، وهي أراء ايجابية وفقاً للبيانات، والفقرة رقم (٧) هي الفقرة الأولى من حيث الأهمية النسبية والتي تنص على" منح خصم ضريبي بواقع (٨٥٪) للشريحة الثانية من الوعاء الضريبي " والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.١٥) أكبر من الوسط المعياري الذي حدده الباحث (٣.٢٥) ، والانحراف المعياري (٩٤٨.)، وأن الفقرة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية هي الفقرة رقم (١٠) " لا يمنح خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي "، والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٦٥) ، والانحراف المعياري (١.٢٤٧)، ويتضح مما سبق اتجاه معظم أراء العينة عدد (١٧٠) مفردة نحو الموافقة والموافقة بشدة على فقرات قياس المتغير المستقل الأول.

ويتضح من تحليل البيانات لفقرات قياس المتغير المستقل الثاني (التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات)، وهي خمس فقرات وفي ضوء مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for Social Science Statistical (SPSS) أن اتجاه معظم أراء عينة البحث نحو الموافقة أو الموافقة بشدة، وهي أراء ايجابية وفقاً للبيانات، والفقرة رقم (١١) هي الفقرة الأولى من حيث الأهمية النسبية والتي تنص على" يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة (١٠٠٪) في حالة سداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل ٢٠١٨/٨/١٥" والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.٥٦) أكبر من الوسط المعياري الذي حدده الباحث (٣.٢٥) ، والانحراف المعياري (٩٤٨.)، وأن الفقرة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية هي الفقرة رقم (١٥) " يعد من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة ٥٠٪ إذا قام الممول بسداد أصل الدين خلال الفترة من ٢٠١٨/١٢/٢٨ حتى ٢٠١٩/٢/١٠"، والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.٠٢) ، والانحراف المعياري (٠.٨٥٣)، ويتضح مما سبق اتجاه معظم أراء العينة عدد (١٧٠) مفردة نحو الموافقة والموافقة بشدة على فقرات قياس المتغير المستقل الثاني.

ويتضح من تحليل البيانات لفقرات قياس المتغير المستقل الثالث (الحوافز الضريبية للاستثمار)، وهي ست فقرات وفي ضوء مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for Social Science Statistical (SPSS) أن اتجاه معظم أراء عينة البحث نحو الموافقة أو الموافقة بشدة، وهي أراء ايجابية وفقاً للبيانات، والفقرة رقم (١٨) هي الفقرة الأولى من حيث الأهمية النسبية والتي تنص على" يعتبر الحافز الاستثماري بنسبة (٥٠٪) من التكاليف الاستثمارية خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للاستثمار من الحوافز الضريبية الهامة " والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٤.٣٧) أكبر من الوسط المعياري الذي حدده الباحث (٣.٢٥) ، والانحراف المعياري (٨٠٦.)، وأن الفقرة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية هي الفقرة رقم (١٦) " تعتبر من الحوافز الضريبية إعفاء المشروعات الاستثمارية

من ضريبة الدمغة على عقود التأسيس لمدة خمس سنوات "، والوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٠٥) ، والانحراف المعياري (١.٢٠٣)، ويتضح مما سبق اتجاه معظم أراء العينة عدد (١٧٠) مفردة نحو الموافقة والموافقة بشدة على فقرات قياس المتغير المستقل الثالث، ويوضح الجدول رقم (٩) الإحصاء الوصفي لبيانات قائمة الاستقصاء:

جدول رقم (٩): المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لفقرات قائمة الاستقصاء

	N	Mean	Std. Deviation	الأهمية النسبية	الترتيب
قياس إيرادات مصلحة الضرائب المصرية من خلال الشريحة المعفاة	170	3.45	1.167	0.689412	4
قياس إيرادات مصلحة الضرائب المصرية من خلال معرفة الخصم الضريبي	170	3.85	1.009	0.769412	3
يساهم عدم وجود خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين في تحديد قيمة إيرادات مصلحة الضرائب المصرية	170	4.16	.999	0.831765	1
يساهم التجاوز عن قيمة مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات في قياس قيمة إيرادات مصلحة الضرائب	170	4.14	.931	0.828235	2
تعتبر الحوافز الضريبية للاستثمار مقياساً لإيرادات مصلحة الضرائب المصرية	170	4.16	.866	0.831765	1
تعتبر الشريحة الأولى المعفاة من الوعاء الضريبي وقدرها (٨٠٠٠) جنيه من الحوافز الضريبية للممولين من الأشخاص الطبيعيين	170	3.68	1.143	0.736471	4
منح خصم ضريبي بواقع ٨٥٪ للشريحة الثانية من الوعاء الضريبي	170	4.15	.948	0.830588	1
منح خصم ضريبي بواقع ٤٥٪ للشريحة الثالثة من الوعاء الضريبي	170	4.05	.937	0.810588	2
منح خصم ضريبي بواقع ٧.٥٪ للشريحة الرابعة من الوعاء الضريبي	170	3.69	1.061	0.738824	3
لا يمنح خصم ضريبي للشريحة الخامسة من الوعاء الضريبي	170	3.65	1.247	0.729412	5
يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة ١٠٠٪ في حالة سداد أصل دين الضريبة قبل ٢٠١٨/٨/١٥	170	4.56	.870	0.912941	1
لا يعتبر عدم التجاوز عن الضريبة الإضافية في حالة سداد أصل دين الضريبة كاملا قبل ٢٠١٨/٨/١٥ حافزا ضريبيا	170	4.32	.951	0.863529	2
يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة ٩٠٪ في حالة سداد أصل دين الضريبة خلال الفترة من ٢٠١٨/٨/١٥حتى ٢٠١٨/١١/١٢	170	4.20	.640	0.84	3

يعتبر من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة ٧٠٪ في حالة سداد أصل دين الضريبة خلال الفترة من ٢٠١٨/١١/١٣ حتى ٢٠١٨/١٢/٢٧	170	4.11	.638	0.822353	4
يعد من الحوافز الضريبية التجاوز عن مقابل التأخير بنسبة ٥٠٪ إذا قام الممول بسداد أصل الدين خلال الفترة من ٢٠١٨/١٢/٢٨ حتى ٢٠١٩/٢/١٠	170	4.02	.853	0.803529	5
تعتبر من الحوافز الضريبية إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة على عقود التأسيس لمدة خمس سنوات	170	3.05	1.203	0.610588	5
تعتبر من الحوافز الضريبية إعفاء المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة على عقود تسجيل الأراضي	170	2.79	1.273	0.558824	2
يعتبر الحافز الاستثماري بنسبة (٥٠٪) من التكاليف الاستثمارية خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للاستثمار من الحوافز الضريبية الهامة.	170	4.37	.806	0.874118	1
يعتبر الحافز الاستثماري بنسبة (٣٠٪) من التكاليف الاستثمارية خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة للمشروعات الاستثمارية في المناطق الجغرافية الأقل احتياجاً للاستثمار من الحوافز الضريبية الهامة.	170	4.17	.884	0.834118	2
يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط للمشروع الاستثماري	170	3.56	1.146	0.711765	3
يجب ألا تزيد مدة خصم الحافز الاستثماري عن سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط للمشروع الاستثماري	170	3.28	1.292	0.655294	4

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

٣/٨/٣/٨ : تحليل الارتباط المتعدد:

تبين للباحث من التحليل الاحصائي للبيانات ومن خلال استخدام اسلوب تحليل الارتباط المتعدد وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المتغير التابع إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والمتغير المستقل الأول الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين ودرجة الارتباط (٠.١٣٨). وتبين للباحث وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين المتغير التابع إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والمتغير المستقل الثاني التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات ودرجة الارتباط (٠.٣٨٣)، كما تبين للباحث وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين المتغير التابع إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والمتغير المستقل الثالث حوافز الاستثمار ودرجة الارتباط (٠.٠٧٨-). ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الارتباط المتعدد.

جدول رقم (١٠): نتائج تحليل الارتباط المتعدد

		إيرادات مصلحة الضرائب المصرية	الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين	التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات	الحوافز الضريبية للاستثمار
إيرادات مصلحة الضرائب المصرية	Pearson Correlation	1	.138	.383**	-.078
	Sig. (2-tailed)		.072	.000	.313
	N	170	170	170	170
الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين	Pearson Correlation	.138	1	.004	.154*
	Sig. (2-tailed)	.072		.961	.045
	N	170	170	170	170
التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات	Pearson Correlation	.383**	.004	1	-.097
	Sig. (2-tailed)	.000	.961		.210
	N	170	170	170	170
الحوافز الضريبية للاستثمار	Pearson Correlation	-.078	.154*	-.097	1
	Sig. (2-tailed)	.313	.045	.210	
	N	170	170	170	170

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

(المصدر : إعداد الباحث من مخرجات التحليل الإحصائي)

٩/٣/٨ اختبار الفروض:

١/٩/٣/٨ اختبار الفرض الأول:

ينص فرض الدراسة الأول على أنه "لا يوجد أثر معنوي للخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد اتضح للباحث من نتائج تحليل البيانات أن قيمة T-test (٢.٠٥٠) أكبر من قيمة T الجدولية ، وأن مستوى المعنوية (٠.٠٤٢) أقل من مستوى المعنوية (ألفا) الذي حدده الباحث أقل من أو يساوي (٥٪) ($\alpha \leq 0.05$). وتؤكد هذه النتائج وجود أثر معنوي للخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، مما يبين عدم صحة الفرض الأول.

٢/٩/٣/٨ اختبار الفرض الثاني:

ينص فرض الدراسة الثاني على أنه "لا يوجد أثر معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد اتضح للباحث من نتائج تحليل البيانات أن قيمة T-test (٥.٢٩٣) أكبر من قيمة T الجدولية ، وأن مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية (ألفا) الذي حدده الباحث أقل من أو يساوي (٥٪) ($\alpha \leq 0.05$). وتؤكد هذه النتائج وجود أثر معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية مما يبين عدم صحة الفرض الثاني.

٣/٩/٣/٨ اختبار الفرض الثالث:

ينص فرض الدراسة الثالث على أنه "لا يوجد أثر معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد اتضح للباحث من نتائج تحليل البيانات أن قيمة T-test (٠.٨٩١) أقل من قيمة T الجدولية ، وأن مستوى المعنوية (٠.٣٧٤) أكبر من مستوى المعنوية (ألفا) الذي حدده الباحث أقل من أو يساوي (٥٪) ($\alpha \leq 0.05$). وتؤكد هذه النتائج عدم وجود أثر معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية مما يبين صحة الفرض الثالث.

١٠/٣/٨ تحليل الانحدار المتعدد:

استخدم الباحث اسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، بهدف الوصول إلى أفضل نموذج احصائي يبين العلاقة بين المتغير التابع إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وكل من المتغيرات المستقلة الثلاثة التي يتضمنها هذا البحث، وقد تبين للباحث وجود تأثير معنوي للخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، ووجود تأثير معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وعدم وجود تأثير معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، ولذلك فقد خرج المتغير المستقل الثالث(X_3) " حوافز الاستثمار" من النموذج، وفيما يلي النموذج الاحصائي الذي يوضح هذه العلاقة:

$$Y = 9.008 + 0.166\ X_1 + 0.096\ X_2$$

حيث: (Y) إيرادات مصلحة الضرائب المصرية ، (X_1) الخصم الضريبي للأشخاص الطبيعيين، (X_2) التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات.

٨/٤/ النتائج والتوصيات:

٨/٤/١ النتائج:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١- توجد علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين

٢- توجد علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات

٣- توجد علاقة ارتباط عكسية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وحوافز الاستثمار

٤- يوجد تأثير معنوي للخصم الضريبي للممولين من الأشخاص الطبيعيين على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

٥- يوجد تأثير معنوي للتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

٦- لا يوجد تأثير معنوي لحوافز الاستثمار على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية

٨/٤/٢ التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة زيادة الإعفاءات الضريبية للممولين من الأشخاص الطبيعيين لما لها من تأثير إيجابي على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية في الأجل الطويل، ناتجة عن زيادة المجتمع الضريبي، وتحسين الالتزام الطوعي لدى الممولين، كما يوصي الباحث بإعادة العمل بقانون التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات مع زيادة فترة سريان القانون، ومنح مهلة انتقالية لسريان القانون، لمنح المجتمع الضريبي الفرصة الكاملة لاستيفاء الإجراءات الضريبية المتعلقة بالربط النهائي قبل سريان القانون، مما يترتب عن ذلك زيادة إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، وسرعة سداد المتأخرات الضريبية. كما يوصي الباحث بضرورة تخفيض سعر الضريبة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية، لما لذلك من أثر إيجابي على الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل، وضرورة توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد المصري.

٨/٥ الدراسات المستقبلية المقترحة:

يقترح الباحث إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين الحوافز الضريبية وفقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ والإيرادات الضريبية من الضريبة على القيمة المضافة.

٦/٨ المراجع:

١/٦/٨ المراجع باللغة العربية:

١- قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧.

٢- قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية – العدد ٢٣ (تابع) في ٩ يونيه سنة ٢٠٠٥.

٣- القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات وتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

٤- القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والمعدل بالقرار بقانون رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٢، الجريدة الرسمية العدد ٢٠ مكرر في ١٨ مايو سنة ٢٠١٣.

٥- القانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية العدد (٢٥) مكرر في ٢٣ يونيه سنة ٢٠١٨.

٦- القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٢، الجريدة الرسمية العدد ١٩ (تابع) في ٧ مايو سنة ٢٠٢٠.

٧- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥، الجريدة الرسمية – العدد ١١ (تابع) في ١٢ مارس ٢٠١٥.

٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣١٠) لسنة ٢٠١٧بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد٤٣ مكرر(أ) في ٢٨ اكتوبر ٢٠١٧.

٢/٦/٨ المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Abiodun Akanbi, the Impact of Tax Collection and Incentives on Economic Growth: Evidence from Nigeria, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences. Vol. 9, No. 4, 2020, pp. 170-175.**
2. **Agustin Redondaet al.,Tax expenditure and the treatment of tax incentives for investment, the open – Access, open – Assessment , E –Journal, Disucssion paper ,No2018-57, July19,2018 , pp.1:11.**
3. **Alessandro Zeli, the Evaluation of Job Tax Incentives: An Analysis of a Regional Tax, 2020, PP.1:31.**
4. **Anjelina&Naomi,Preparing and Reporting Income Tax,**
5. **Babatunde et al,Taxation revenue and economic growth in Africa, Journal of Accounting and Taxation,Vol. 9(2), , February, 2017,pp. 11-22.**

6. **Chukwuma C. Ugwu, et al, Journal of Economics and Business, Vol.3, No.1, 2020, pp. 363:373.**
7. **Daniel and Faustin, et al, Tax Incentives and Investment Growth: The Nigerian Perspective Journal of Economics and Business, Vol.3, No.1, 2020, pp. 363-373.**
8. **Daniel T. and Faustin G., Effect of tax incentives on the growth of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Rwanda; Journal of Accounting and Taxation, Vol. 11(5), pp. 89-98, May 2019, ISSN 2141-6664, http://www.academicjournals.org/JAT.**
9. **Duanjie Chen, he Framework for Assessing Tax Incentives: A Cost-Benefit Analysis Approach, Paper for Workshop on Tax Incentives and Base Protection New York, 23-24 April 2015,http://www.un.org/esa/ffd/events/cd-2015-tibp-workshop.html.**
10. **Eric M. Zolt, Tax Incentives: Protecting the Tax Base, Papers on Selected Topics in Protecting the Tax Base of Developing Countries, Draft Paper No. 3, August 1, 2014, http://www.un.org/esa/ffd/tax/2014TBP/.**
11. **Gabriela, D., & Felicia, C. M., Analysis of tax and extra taxes pressure in Romania and European Union. Annals-Economy Series, 4, 2010, pp. 300:309.**
12. **George &Bariyima, Tax Incentives and Foreign Direct Investment in Nigeria, Journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 5. Ver. I (Sep. - Oct. 2015), PP 10:20**
13. **Githaiga, I. W. (2013). The impact of tax incentives on foreign direct investments in-flows of firms listed at the Nairobi Securities Exchange, PhD thesis, University of Nairobi, Kenya.**
14. **Jacques Morisset, Using Tax Incentives to Attract Foreign Direct Investment, World Bank 2013, pp.1:4.**
15. **James N. Mohs, et al., The Impact of Taxes on Foreign Direct Investments, nternational Journal of Accounting and Taxation, Vol. 6, No. 2, December 2018, pp. 54-63.**
16. **Jolley et al.,Tax Incentives and Business Climate:Executive Perceptions From Incentedand Nonincented Firms, Economic Development Quarterly, 2015, Vol. 29(2) 180–186.**
17. **Joseph & Fidelis, Tax Incentives and the Flow of Foreign Direct Investment to Non-Oil Sector: Empirical,Asian Journal of Social Sciences and Management Studies, 4(1), 2017, pp. 57:64.**

Journal of Applied Accounting and Taxation, Vol. 1, No. 2, October 2016, pp. 82:87.

18. **Khadija Baggerman-Noudari and René Offermanns, foreign Direct Investment in Developing Countries: Some Tax Considerations and Other Related Legal Matters, June 2016, pp. 310:321.**
19. **Khalid MahmoodLodhi,Tax Incentives and Impact on (Investment In Pakistan,Abasyn Journal of Social Sciences – Vol (10), Issue 1), 2017, pp.192 :211.**

20. **Michael OlugbengaOlaleye, Effect of Tax Incentives on Foreign Direct Investment in Listed Nigerian Manufacturing Companies, A thesis submitted in partial fulfillment for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting in the Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology, 2016, pp.1:219.**
21. **Modugu, K., Eragbhe, E., &Izedonmi, F., Government accountability and voluntary tax compliance in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting. 3(5), 2012, pp. 69:76.**
22. **Nina F. O'Brien1and Christianne J. Lane, Reply to Bradbury: Effects of Economic Incentives in the American Film Industry, Econ Journal watch 17(1) ,March 2020,pp. 66:70.**
23. **Odhiambo, I. (2013). The relationship between corporate tax and investment in Kenya, Master of Business Administration thesis, Kenya, University of Nairobi.**
24. **United Nations,Design and assessment of tax incentives in developing countries, New York, 2018, pp.1:173.**
25. **Viktor V. Ivanov, et al., Determinants of tax incentives for investment activity of enterprises, Journal of Tax Reform, 2018, vol. 4, no. 2, pp. 125–141.**